

Distr.: General  
15 December 2015  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ١٨ (ج) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: القدرة على تحمل الدين  
الخارجي والتنمية

تقرير اللجنة الثانية\*

المقررة: السيدة شانثال أوزيرا (رواندا)

أولاً - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ١٨ من جدول الأعمال (انظر A/70/470، الفقرة ٢). وأتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (ج) في الجلستين ٣٢ و ٣٦، المعقودتين في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ويرد سرد لوقائع نظر اللجنة في هذا البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة<sup>(١)</sup>.

ثانياً - النظر في مشروع القرارين A/C.2/70/L.32 و A/C.2/70/L.63

٢ - في الجلسة ٣٢، المعقودة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل جنوب أفريقيا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي" (A/C.2/70/L.32).

\* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في خمسة أجزاء تحت الرموز A/70/470/Add.1 و A/70/470/Add.2 و A/70/470/Add.3 و A/70/470/Add.4.

(١) A/C.2/70/SR.32 و A/C.2/70/SR.36.



الرجاء إعادة استعمال الورق

171215 161215 15-22091 (A)



- ٣ - وفي الجلسة ٣٦، المعقودة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضاً على اللجنة مشروع قرار بعنوان "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي" (A/C.2/70/L.63)، مقدم من نائب رئيس اللجنة، بورنومو أحمد شاندر (إندونيسيا)، بناءً على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/70/L.32.
- ٤ - وفي الجلسة نفسها، أُبلغت اللجنة بأن مشروع القرار A/C.2/70/L.63 لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.
- ٥ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ميسر مشروع القرار (الجزائر) ببيان وصوّب شفويًا الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار A/C.2/70/L.63<sup>(٢)</sup>.
- ٦ - وفي الجلسة ٣٦ أيضاً، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/70/L.63، بصيغته المصوبة شفويًا (انظر الفقرة ٨).
- ٧ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/70/L.63، بصيغته المنقحة شفويًا، قام مقدّمو مشروع القرار A/C.2/70/L.32 بسحبه.

---

(٢) انظر A/C.2/70/SR.36.

## ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

٨ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

## القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٢٣/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ١٨٧/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ١٨٨/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، و ١٨٦/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٢٠٦/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ١٩١/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، و ١٤٤/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، و ١٨٩/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، و ١٩٨/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، و ٢٠٢/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣،

وإذ تحيط علماً بقرارها ٢٠٧/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤،

وإذ تحيط علماً أيضاً بعمل الأمم المتحدة في هذا المجال،

وإذ تؤكّد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكّد من جديد أيضاً قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتدعمها وتكملها وتساعد في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد

الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام<sup>(١)</sup>؛

٢ - تقرر أن تكرر أحد الاجتماعات الخاصة التي تعقدها اللجنة الثانية في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للنظر في الدروس المستفادة من الخطوات التشريعية التي اتخذتها بعض البلدان وفي غيرها من الإجراءات المناسبة للحد من ضعف الجهات السيادية إزاء الدائنين الراضين، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، استنادا إلى التقرير الذي سيصدره الأمين العام عملا بهذا القرار، وبما يسفر عن موجز لوقائع الاجتماع؛

٣ - تشجع المنتدى السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية على النظر في كيفية تحسين إعادة هيكلة الديون السيادية، مع مراعاة الأدوات التي تضطلع بها المؤسسات المالية الدولية، ومن بينها صندوق النقد الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وغيرها من المنتديات ذات الصلة، وفقا لولاية كل منها، وعملا بالقرارات ذات الصلة بهذه المسألة، بما في ذلك قرارها ٣١٣/٦٩ بشأن "خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية" وولاية المنتدى المحددة فيه؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وأن يدرج في التقرير تحليلا شاملا وموضوعيا لحالة الدين الخارجي للبلدان النامية وخيارات لتحسين نهج إعادة هيكلة الدين وآليات لتسوية تلك الديون تراعي الأبعاد المتعددة للقدرة على تحمّل الديون، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورها الحادية والسبعين البند الفرعي المعنون "القدرة على تحمّل الدين الخارجي والتنمية" في إطار البند المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي"، ما لم يُتفق على خلاف ذلك في المناقشات المتعلقة بتنشيط أعمال اللجنة الثانية.

(١) A/70/278.